مهمـاتنـا ومسؤولياتنـا في العـراق الجديـد

الدكتور تيسير عبدالجبار الآلوسي

وإذا كـانـت الحيـاة تـسير بخطوط لولبية متداخلة ومعقدة فإنّ ما ننظر إليه في وضعنا العراقي الجديد هو أكثر تعقيدا حتى من هذه العبارة الشائكة المعنى.. وهو من ثمَّ ما يحمّلنا مزيدا من التدقيق المنتظر في أوضاعنا القائمة. وعليه فإنّ أولى مهامنا السياسية ستكون مسؤولية جمعية قبل أن تكون مسؤولية جهة أو فئة أو قسم من شعبنا..

وهذا الأمر ينطبق على القوى المنظّمة ومؤسسات مجتمعنا المدني كما ينطبق على كل فرد عراقي في لحظتنا الراهنة حيث انقضى زمن (الشعلينة لازم) وكل فرد عراقي يمارس دور الحياد السلبي هو إضافة أكيدة لزعزعة أوضاع البلاد وللتأثير المباشر على ذياك الفرد بسبب من الرصيد الخطير الذي يصبونه بهذه السلبية في صالح القوى العنفية المسلحة وقوى الظلام التي تريدنا أن نسير وراءها مغمضي العيون...

فمن ينهض بتثوير الطاقات الكامنة؟ ومن ينهض بمسؤولية جذب الجمهور المحبط من إمكان المشاركة الفاعلة في القرار السياسي الوطني العام؟ ومن يمكنه تحريك البركة الراكدة التي صنعها الدكتاتور المتفرد بعمليات الإقصاء والإبعاد بوسائل لهوه الجهنمية التي مارسها وهو يمتص دماء الأحرار الذين رفعوا أصواتهم بوجه سياساته القذرة؟!!

لعل كل قوة سياسية عراقية متجذرة واسعة أم جديدة ناشئة يمكنها العمل الحقيقي فقط في إطار من الاتصال الجماهيري والانفتاح على الرؤى كما هي عليه في تعبيرات ابن الشارع وليس في فذلكة التنظير المنعزِل عن الواقع.. وهو ما يُنتظَر من القوى الوطنية حيث التمرينات الجدية للممارسة الديموقراطية.. والبداية من التغيّر الداخلي في جوهر سياسات الأحزاب والمنظمات والتخلي عن طرق الأمس الكلاسية الغليظة سواء منها المسوَّغة التي استدعتها ظروف الأمس والعمل في ظل أجواء الطغيان وحكم الحديد والنار والقلق من الاختراقات الأمنية لأجهزة النظام البوليسية أم غير المبررة المرضية التي ينبغي استبعادها من فلسفة العمل الجديد...

نحن بمجابهة تغييرات كثيرة في معطيات عملنا التنظيمية من جهة وفي معطيات صلاتنا الجماهيرية.. ونحن بحاجة لمراجعة أكيدة لتفاصيل شعاراتنا وبرامج عملنا والآليات المتبعة في معالجة إشكالات الواقع الجديد.. ومن الطبيعي أن تشهد الحال السياسية هذه عميق التغييرات في ضوء انزياحات الواقع وتداخلاته...

وبجملة القول ينبغي التوكيد على الآتي من المهام والمسؤوليات:-

١.تفعيل العلاقات الجماهيرية وتوسيع العمل التنظيمي للأحزاب والمنظمات والجمعيات والمنتديات الثقافية والأدبية والشخصيات الوطنية بمغادرة أشكال العمل السري السابق المتحفّظ في حركته والانفتاح على الطريقة الديموقراطية البرلمانية ومن الضروري عقد المؤتمرات المفتوحة والندوات المنتظمة مع أوسع ملتقيات الجمهور ...

٢.تفعيل العمل التعبوي بين فئات جمهورنا العريض عبر منافذ الإعلام الحر الجديد... بتوظيف وسائل الإعلام المتاحة وطبيعة الحريات التي امتلكتها حديثا... ولابد هنا للحكومة الجديدة من تنشيط فضائيتنا الوطنية من جهة ودعم النشر الصحفي والمطبوعات الدورية وغيرها من أشكال الاتصال الإعلامي الحديثة، ومن ذلك على سبيل المثال توسيع استخدام شبكة الإنترنت وجعلها في أوسع مساحة استعمال...

٣.تعزيز التفاعل مع المنظمات الثقافية والأدبية وحركتها التنويرية التثقيفية والتعويل على مساهمتها الفاعلة من نمط تحريك المسرح والفنون الجميلة والسينما وما إليها من جمعيات ومنتديات متخصصة...

٤.من الطبيعي البحث في أفضل آليات انتصار الفكر الديموقراطي وإعادة الحيوية المناسبة لدوره الحقيقي في الحياة العامة بعد طغيان القوى الإرهابية المسلحة ومحاولتها سرقة نتائج إزاحة الطاغية الدكتاتور من مسيرة شعبنا...

٥.ولابد هنا من تفعيل إطار تحالفي تنسيقي بين القوى الشعبية الوطنية وحتى تلك القوى الأخرى التي يمكنها في أقل تقدير التفاعل مع خصوصية مهام المرحلة الوطنية الحاضرة وتمتلك البرامج الجدية الصحية الصائبة لنشر الفكر التنويري...

٦.تحديد أهداف المرحلة القريبة وتعيين وسائل العمل في إطارها وهنا لابد من تفاعل جميع الرؤى والبحث في القواسم المشتركة من دون أن نجعل من تلك القواسم تمييعا لخصوصيات القوى وممثليها من الحركات والأحزاب وبرامجها السياسية الخاصة أو اعتداء على استقلاليتها الأيديولوجية أو التنظيمية أو السياسية...

٧.وعلينا بعد توفير الأرضية التنظيمية التي لا تقوم على تكوينات حزبية معزولة، أن نقوم بتشكيل مجالس وتكوينات عملية للسلطة المحلية في المدن والمحافظات وعلى المستوى الوطني بخاصة وجود مرجعية برلمانية الهيئة لتكون حارس نظامنا الديموقراطي الجديد.. فنحن في مرحلة تغييرات جذرية [ثورية] عميقة ما يعني إتاحة أوسع الفرص لاستيعاب تلك المتغيرات ومتابعة متطلباتها وهنا يلزمنا التوافق مع التغيير بعدم انتظار أن يأتينا كل شئ من الحكومة أو من أعلى أو أن تمارس قوة باسمنا السلطة بل علينا أن نبدأ السلطة من تحت من أدنى من القواعد حيث مجالس الحكم الأهلي أو المدني البلدي...

٨.منع سطوة أو سرقة نظامنا المؤسساتي بتفرّد قوة أو فرد أو جهة حتى لو كانت الجهة زاعمة تمثيل الأغلبية طالما كانت نتيجة ذلك الادعاء وتلك الممارسة حرمان الأقلية من حقوقها تامة كاملة واستبعادها عن دائرة القرار إذ الحق التأصيل للتداولية والتعددية التي تلائم التنوع والاختلاف وإقرار الحقوق الإنسانية الأساسية للجميع ...

٩.القيام بحملات عمل وطني مشتركة تنفتح على القوى الإقليمية والدولية التي ترى أغلبية قوانا صحة مبادلتها العلاقات التضامنية وتبادل المصالح المشتركة معها بما يعزز من مسيرتنا نحو ترسيخ مفرداتنا البرامجية الوطنية الديموقراطية...

ويظل بعد ذلك من المهم التأكيد على حقيقة خياراتنا لمؤسسات حكومتنا الجديدة أو السلطة الوطنية وتقسيماتها الإدارية فمن الضروري القول هنا: إنّ العراق الجديد لا يمكنه بأية حال من الأحوال التخلي عن تشكيله بوصفه أمة بالمفهوم السياسي بما يمنحه (راهنيا) الوحدة الوطنية بكل أطيافه ومكوناته من عرب وكرد وكلدوآشور وتركمان وكل المكوّنات الأخرى التي عادة ما يسمونها الأقليات القومية والدينية وهي في الحقيقة مكونات لها وجودها المعنوي الأدبي الكامل الذي يمنحها حقا غير منقوص بخصوص هويتها واستقلاليتها في ممارساتها وطقوسها أي بخصوص الوجود اللغوي والثقافي والإداري وما إليه..

وعليه فإنّ خيار الفيدرالية القائم على احترام كل هذا التنوع الموجود واقعيا في الأمة العراقية أمر يظل جوهرا للتأسيس الصحيح الصائب لعراقنا الجديد ولا يمكن التخلي عن النظام الجمهوري الفيدرالي بمؤسساته الديموقراطية التي تتخذ من التعددية والتداولية طريقا لا عودة عنه ولا تلكؤ متردد في سلوكه وخوض غماره...

إنّ كل مفردة من تلك التي وردت بخصوص تشكيل السلطة الوطنية لابد من أن نضعها في مسار التنفيذ والممارسة ولا يمكن التهاون في مفردة منها لأنّها تأتي بقصدية تحقيق التوجه الديموقراطي ورفض أية ممارسات دكتاتورية تسلطية أو ما شابه من قيم ومبادئ أضرت طويلا بشعبنا وبحركته الوطنية...

ولأجل تحقيق كل هذه المهام والمسؤوليات ينبغي عدم الركون إلى الدعوات المتكاسلة التي تكتفي بالكلمات ولا تقدّم إلا للتهرب من مسؤولية العمل الجدي بمعنى لابد من العمل الراسخ من أجل أوسع تحالف تحت مسمى (العراق أولا) أو (العراق الآن) أو (التحالف الوطني الديموقراطي) وحتى يتحقق مثل هذا التحالف العريض لابد للقوى القريبة من بعضها أن تبدأ نوى للتحالف الواسع بخاصة القوى الديموقراطية وقوى اليسار والتنوير...

إنّ تهيئة الرأي العام لأخذ دوره كاملا في تقرير مسائل المسيرة الديموقراطية ومؤسساتها والفيدرالية يظل الأرضية الأكثر مناسبة لتحقيق عراقنا الجديد المستقر عراق ديموقراطي تعددي فيدرالي موحد.. وتلك هي حلقة عملنا السياسي المباشرة اليوم...

> عراقنا جديد في كل شئ على الرغم من ترابط حلقات الزمن والفعل الإنساني وأنشطته.. وعلى الرغم من أنّنا لا نبدأ من الصفر بل نمتلك خزين آلاف من سني الحضارة وعقودا من زمن الفعل المتمدن وتراكمات الخبرة المعاصرة في مناحي الحياة كافة، إلا أنّنا في الحقيقة نظل بحاجة لقراءة جديدنا ومتطلبات مجابهة ما يفرضه علينا من مهام ومسؤوليات من أجل تجاوز أكيد لمشكلات تجابهنا اليوم...

ليكن تحديد التلوث الإشعاعي ومعالجة ضحاياه

ضمـن المهمـة القـادمـة للتـحقق من وضع المـواد النـوويـة العـراقيـة

د. كاظم المقدادي

إستحوذت أسلحة الدمار الشامل العراقية ولا تزال على اهتمام وانتباه صناع السياسة الأميركيين وحلفائهم. وكانت السبب الأول- المعلن من قبل الإدارة الأمريكية- لغزو العراق وإحتلاله.وبسببها تعرض الشعب العراقي الى حروب وكوارث ودمار ومآس. ولا يزال ملفها لم يغلق لحد اليوم.

بالمقابل فأن رغبة الشعب العراقي وطموحه، وهو يعيش اليوم مرحلة جديدة، بعد أن تخلص من كابوس النظام الفاشي المقبور،الذي جثم على صدره قرابة أربعة عقود، أن تحل مشكلة أسلحة الدمار الشامل، ويغلق ملفها الى الأبد، مثلما يتوق ويتطلع الى تنظيف تربة العراق من بقايا الأسلحة المشعة والسامة، ومعالجة آثارها وتداعياتها، التي تشكل خطراً جدياً يهدد صحة وحياة المواطنين، وخاصة براعم حاضر ومستقبل المجتمع- الطفولة العراقية، ومن دون معالجتها جدياً فلن تنجز عملية إعادة الإعمار وبناء العراق الحر والمستقل والديمقراطي وتنميته. ولعل خير تجسيد لهذه الرغبة وهذا الطموح هو تصريح رئيس الحكومة العراقية المؤقتة الدكتور أياد علاوي،الذي طمأن العالم أجمع بأنه لا توجد لدى المسؤولين العراقيين الجدد النية أو الرغبة في استئناف البرامج النووية في المستقبل، وإعلانه بإن العراق لا يرحب بوجود تلك المواد على أراضيه لأنه يعتبرها أسلحة دمار محتملة، ووعده بأن حكومته ستوجه جميع مصادرنا ومواردنا نحو تنمية الاقتصاد العراقي والسلامة والامن الوطنيين، وستكرس جهودها في سبيل تحسين مستوى رفاهية الشعب بدلا من تبديد ثروات البلاد على أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة غير الشرعية. وهي مبادرة قوبلت بالإحترام والتقدير والتأييد، في الداخل والخارج، ذلك لأن مشاريع نظام صدام حسين المقبور ومساعيه المحمومة للحصول على أسلحة الدمار الشامل لم تجلب سوى الموت والخراب والكوارث للشعب العراقي، ولا مكان لها في العراق الجديد، الذي تريده غالبية العراقيين عراقاً حراً ومستقلاً وديمقراطياً حقيقيا.

ووفقاً لهذه الرؤية وتأكيداً لها جاء طلب الحكومة العراقية المؤقتة المشروع من الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة ايفاد مفتشين لاجراء حصر للمواد النووية في البلاد، الذي أكده المدير التنفيذي للوكالة د. محمد البرادعي قبل أيام بقوله أن وكالته تلقت طلبا رسميا من وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري بعودة المفتشين الدوليين الي العراق، ووعده بإرسالهم الى هناك خلال الايام المقبلة. وأضاف للصحفيين، بعد وصوله الي مطار القاهرة، انه ينبغي ان يعود مفتشو الاسلحة التابعون للامم المتحدة ايضا لاكمال مهمتهم.وقال ان مفتشين مكلفين بمهمة التحقق من وضع المواد النووية العراقية سيعودون قريبا. وأكد أنهم ليسوا مفتشي أسلحة. بينما قالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية انها تامل في ان تكون هذه خطوة نحو استئناف عمليات التفتيش الكاملة. وأوضحت المتحدثة باسمها (ميليسا فلمنج) : من المتطلبات الضرورية ان تقوم الوكالة الدولية بهذا الحصر. وبالاضافة الي هذا تتطلع الوكالة الي ان يعيد مجلس الامن الدولي تفويضه للوكالة للعودة الي العراق حتي يمكن استبعاد اي امكانية لاعادة بناء برنامج سري للتسلح النووي (وكالات الأنباء)، ٢٠٠٤/٧/٢٠).

ويذكر أن خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يعثروا قط في عمليات التفتيش التي قاموا بها علي مدي ٤ اشهر قبل شن الحرب على العراق في اذار/ مارس عام ٢٠٠٣، على اي دليل على ان العراق كان يعيد احياء برنامجه الخاص بالاسلحة النووية على الرغم من تأكيد الولايات المتحدة وبريطانيا على انه يسعي لامتلاك اسلحة نووية.غير ان الوكالة لم تستبعد قط في التقارير التي قدمتها الى مجلس الامن قبل الحرب احتمال ان تكون الاتهامات الامريكية والبريطانية صحيحة. والان يرغب مديرها التنفيذي البرادعي بوضع نهاية لهذا الفصل من تاريخ العراق.وقال البرادعي بأن (عودة المفتشين الدوليين الى العراق تعد ضرورية، لا للبحث عن اسلحة الدمار الشامل، بل كي يمكن للوكالة ان تكتب تقريرا نهائيا بخصوص عدم وجود اسلحة للدمار الشامل حتي يمكن للمجتمع الدولي ان يرفع العقوبات عن العراق). وكانت وكالتان دوليتان تولتا البحث عن اسلحة محظورة في العراق قبل الغزو الامريكي في العام الماضي. فقد تولت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التفتيش عن برامج نووية، بينما تولت (لجنة الامم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش) البحث عن اسلحة كيماوية وبيولوجية وعن صواريخ محظورة.

وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أبدت، في نفس اليوم الذي تم فيه تسليم السلطة في العراق للحكومة العراقية المؤقتة وطوي صفحة الإحتلال، في ٢٠٠٤/٦/٢٨، إستعدادها لمناقشة عودة مفتشيها الى العراق. وأعلن مديرها التنفيذي البرادعي، في مؤتمر صحفي بموسكو مع رئيس الوكالة الفدرالية الروسية للطاقة الذرية، عقب اجتماعه الأخير مع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في موسكو، إنهما اتفقا على ضرورة عودة مفتشي الأمم المتحدة للعراق لإكمال مهمة التحقق ما إذا قام نظام صدام حسين البائد بتفكيك برامج الأسلحة المحظورة قبل الحرب أم لا. وأضاف بأن وجهة النظر الروسية تتمثل في ضرورة عودة مفتشي الوكالة، ولجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش عن الأسلحة وإنهاء مهمتهم، وقال: ناقشنا إمكانية وجود عملية مراقبة وتحقق مستمرة في العراق. وأكد البرادعي أن محادثات الوكالة ستكون الآن مع الحكومة العراقية ومع مجلس الأمن، مشيرا إلى أن المراقبة المستمرة ضرورية للتأكد من أن العراق (لن يحيي) برامجه لأسلحة الدمار الشامل. وتوقع البرادعي أيضا أن يناقش احتمال حدوث تلوث إشعاعي للمناطق المحيطة بالمنشآت النووية العراقية بسبب عمليات النهب الواسعة النطاق خلال الفوضى التي أعقبت الغزو الذي قادته الولايات المتحدة العام الماضي ((رويترز)، ٢٨/٦/٢٠٠٤).

وموضوع التلوث الإشعاعي في العراق هو الأهم والأخطر برأينا،وهو الذي ينبغي التركيز عليه وبشكل جدي وآني. فإذا كان من شأن إتمام عملية المراقبة والتحقق من المواد النووية،التي ستنفذ،أن تطمئن العالم، وبخاصة دول الجيران، لعدم وجود اي امكانية لاعادة بناء برنامج سري للتسلح النووي، فان دراسة وتقييم ومعالجة مشكلة التلوث الإشعاعي في العراق،أياً كان مصدره، من شأنها التحقق،أولاً، من وجود الإشعاع ومصدره، وأن تساعد، ثانياً، على إنتشال المجتمع العراقي من تداعياته البيئية والصحية، ومعالجة، ثالثاً، من تبقى حياً من العراقيين ضحايا التلوث الإشعاعي.وهي مهمة إنسانية عاجلة من صميم مهمات الأمم المتحدة!

فلم يعد سراً أن تلوثاً إشعاعياً وسمياً خطيراً حصل في العراق خلال اعوام ٢٠٠٣، نجم عن إستخدام القوات الأمريكية والبريطانية لنحو ٨٠٠ طن من ذخائر اليورانيوم المشعة في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، ونحو ٢٠٠٠ طن في حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣، وكذلك أثناء تدمير الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية في الأراضي العراقية عام ١٩٩١ من قبل خبراء الأمم المتحدة، وخلال عمليات السلب والنهب التي حصلت في نيسان/ ٢٠٠٣، عقب سقوط نظام صدام حسين، وطالت مخازن المواقع النووية العراقية ومختبراتها،خاصة موقع التويثة، وقيام السراق بسكب البراميل والصناديق وغيرها من حاويات اليورانيوم والمواد المشعة الأخرى على الأرض وفي الأنهر وفي البالوعات المنزلية، لجهلهم آنذاك بمحتوياتها ومخاطرها عليهم وعلى البيئة والناس الآخرين.

والمتتبع يعلم ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تتحرك وتقوم بواجبها حيال مشكلة التلوث الإشعاعي في العراق الناجم عن ذخائر اليورانيوم المشعة، مثلما قامت بالتحري عن أسلحة الدمار الشامل ومراقبة المواد النووية العراقية. وهو من صلب مهماتها. فهي أحدى الوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومهمتها الأساسية حماية البشرية من المخاطر النووية ودرئها.ولهذا الغرض هي تعمل- كما تنص وثائق الأمم المتحدة- من أجل الاستخدامات الآمنة والسلمية للطاقة، وتكفل، عن طريق مجموعة من اتفاقات الضمانات، عدم تحويل المواد والمعدات النووية الموجهة للاستخدامات السلمية إلى أغراض عسكرية. ويعرف أيضاً أن التقصير الذي حصل من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيال ملف التلوث الإشعاعي في العراق أملته الضغوط الأمريكية على الوكالة ومديرها التنفيذي،والتي حولت الوكالات الدولية المتخصصة من تابعة للأمم المتحدة الى(تابعة) للولايات المتحدة..

لكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، للحقيقة والتأريخ، لم تسكت حيال عملية نهب براميل المواد المشعة من موقع التويثة، فطالبت بدخول خبرائها للعراق فوراً للوقوف على ما حصل، ولدرء المخاطر. بيد ان سلطة الإحتلال لم تسمح لهم إلا بعد مرور نحو ٦ أسابيع. ليس هذا فقط، بل وإشترطت ان تقتصر مهمة الخبراء على إحصاء حاويات المواد المشعة المفقودة من موقع (ج)، وإعادة تعبئة المواد المشعة بشكل آمن.ومنعت أن تتضمن مهمة الفريق قياس التلوث البيئي الناجم عن الحادث، أو مراجعة التقارير الخاصة باحتمال إصابة السكان القريبين من الموقع بأمراض بسبب التعرض للإشعاع النووي.كما ومنعت فريق الوكالة من دخول المجمع الرئيسي لمركز أبحاث التويثة و٦ مواقع نووية أخرى يعتقد أنها نهبت في فترة الفوضى التي عمت بعد انتهاء الحرب. وعندما باشر فريق الوكالة مهمته في السادس من حزيران ٢٠٠٣،أحيط تحركه بتكتم شديد طيلة الأسبوعين الذين قضاهما هناك !..وفيما بعد أعلن د. محمد البرادعي ان خبراء وكالته توصلوا الى مصير غالبية اليورانيوم المفقود من موقع تخزينه في التويثة،إلا أن منظمة (غرينبيس) شككت بهذا، وقالت انه يمكن ان تكون هناك كميات كبيرة من المادة في الخارج. وفعلاً إتضح مؤخراً بان نحو ٤٠ كيلوغراماً من اليورانيوم ٢٣٥ المخصب بدرجة ٢,٥ بالمائة، لا تزال مفقودة لحد اليوم.ومع ان المسؤولين الامريكيين قللوا من خطر المواد التي نهبت، قائلين ان مستوى الاشعاع الصادر منها(منخفض الى حد كبير)، ١٩٩١، عرفنا قارئ العربية بنتائج هذه الدراسات في العديد من الدراسات والتقارير العلمية التي نشرناها في مجلات وصحف عربية وعراقية.

وتجدر الإشارة الى أنه رغم كل ما حصل، لم تتخذ سلطة الإحتلال البغيض الإجراءات المطلوبة للحد من التسرب الإشعاعي، ولم تسمح بإجراء مسح شامل، ولم تقم بمعالجة المصابين، منتهكة إتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب وأثناء الإحتلال،التي تلزمها بذلك، ولم تبرر موقفها هذا، الذي أضر بالعراقيين الأبرياء !

إن حكومة الدكتور أياد علاوي مدعوة الى تقديم طلب مماثل الى وكالات دولية متخصصة أخرى،وفي مقدمتها: برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، ومنظمة الصحة العالمية WHO وتدعوهما لمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المهمة القادمة في العراق. فالوكالتان المذكورتان معنيتان أيضاً بشأن التلوث البيئي وتداعياته في العراق، خصوصاً وأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة كان قد أعد دراسة مهمة عن الواقع البيئي الراهن في العراق، وأضرار الحروب والذخائر المشعة التي إستخدمت خلالها، وطالب سلطة الإحتلال عقب إنتهاء العمليات العسكرية في نيسان/ ٢٠٠٣ بالسماح لخبرائة بدخول العراق فوراً وإجراء تقييم شامل للبيئة العراقية ولحجم التلوث البيئي ومصادره.بيد ان سلطة الإحتلال لم تسمح له.علماً بأن لخبراء البرنامج المذكور تجربة غنية في هذا المضمار.أما منظمة الصحة العالمية فقد كان فريق علمي منها قد زار العراق في آب / ٢٠٠١، وإتفق مع وزارة الصحة العراقية آنذاك على إجراء دراسات ميدانية وفحوصات وتحاليل لضحايا اليورانيوم المنضب، بيد أن المنظمة لم تنجز الإتفاق تحت تأثير أحداث أيلول / ٢٠٠١ والضغوط الأمريكية المحمومة للتهرب من تحمل مسؤولية نتائج إستخدام ذخائر اليورانيوم المنضب.ولذات الأسباب وقفت موقفاً سلبياً من ضحايا التلوث الإشعاعي عقب الحرب الأخيرة وتداعياتها.

نأمل أن تستجيب الحكومة العراقية المؤقتة لمقترحنا، وتعمل الوكالات الدولية المتخصصة المذكورة معاً، مؤدية واجبها المهني والعلمي، بكل إخلاص ونزاهة، متمسكة بإستقلاليتها وموضوعيتها ومصداقيتها العلمية، ساعية جهد إمكاناتها لتقديم العون اللازم والعاجل للضحايا، ولإنتشال المجتمع العراقي من تداعيات التلوث الإشعاعي. وبذلك تنفذ إلتزاماتها المنصوص عليها، ووجدت من أجلها، وتستعيد إحترامها وهيبتها ومصداقيتها، التي تزعزعت نوعاً ما في ظل الهيمنة الأمريكية وتدخلاتها وضغوطها!